

Distr.
GENERAL

S/1997/64
22 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى
الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن

تلقيت من حكومتي تعليمات بأن أكتب إليكم فيما يتصل بالحالة في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وهي منطقة يتولى مجلس الأمن مسؤولية إدارتها.

استنادا إلى مواقف حكومة جمهورية كرواتيا المعروضة في الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ والموجهة من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/1997/27)، ترى حكومتي أنه من الضروري توجيه نظركم إلى مواقف السلطات الصربية المحلية بشأن هذا الموضوع والمعروضة في رسالتها المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ والموجهة إلى مجلس الأمن عن طريق الإدارة الانتقالية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش

القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق

رسالة مؤرخة في فوكوفار في ١٦ كانون الثاني/يناير
١٩٩٧ موجهة من الجمعية والمجلس التنفيذي لمنطقة
سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، المشمولة
بحماية الأمم المتحدة

أولا

إن المجتمع الدولي، اعترافا منه بما للحرب الأهلية من عواقب وخيمة في كرواتيا، إذ عقد العزم على وضع حد لهذه الحالة، والتأثير في تدارك هذه العواقب، وبناء علاقات ديمقراطية وإنسانية جديدة، نجح في إقناع الطرفين المتصارعين بالتوقيع على الاتفاق (ايردوت) الأساسي. وقد أوقف هذا الاتفاق الحرب الأهلية.

ثانيا

لقد وُضعت منطقتنا، بصفتها جزءا من أراضي جمهورية كرواتيا، تحت الإدارة القانونية لمسؤول إداري دولي، مع إشارات واضحة إلى أنه بعد فترة هدوء لا بأس بها ومعقولة في العلاقات المتبادلة بين الطرفين، ستم عملية إعادة الإدماج والتكامل.

ثالثا

وفي حين أننا لم نقاوم المواقف التي اتخذها المجتمع الدولي تجاه وجود كرواتيا وتصرفها كدولة ذات سيادة، لا نستطيع، بل ولا يجب أن ننسى الطريقة التي نشأت بها، لسببين، الأول هو واجب تحقيق أعلى قدر من الأمن لأفراد مجتمعنا، والثاني هو مساهمتنا الحقيقية في زيادة تطوير الدولة الكرواتية. ولتحقيق هذا الغرض، أشرنا على نحو متواصل إلى مواقفنا، داعين المجتمع الدولي والجانب الكرواتي الى الاعتراف بها بوصفها الحقيقة الواقعة الوحيدة والطريقة الوحيدة لتجاوز الأحقاد التي نشأت والمعاناة، والإحباط. وقدمت في الآونة الأخيرة مشاريع وثائق مختلفة، لا يرقى مضمونها وجوهرها الى أحكام اتفاق ايردوت. ويتضمن كل منها حقوقا وضمانات منقوصة لا تكفل حياة عادية ومزدهرة في المستقبل. ولا يعقل أن يتم الإشارة إلى ضرورة تجريد المنطقة التي كانت تعيش فيها حتى الآونة الأخيرة أطراف متحاربة تجريدا كاملا من السلاح، وألا تكلل هذه العملية بالنجاح لمدة طويلة. وقد سلم الصرب أسلحتهم، غير أن

كرواتيا لم تتخل عن عزمها على احلال جيشها النظامي محل العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاكل اللاجئين والمشردين المشار إليها في اتفاق ايردوت، وهي أيضا مشاكل صعبة بغض النظر عن الانتماء القومي، بالإضافة إلى أنها مشاكل أكدت عليها قرارات الأمم المتحدة، قد تم تجاهلها في مشاريع الوثائق المعروضة في الآونة الأخيرة والتي يرغب مقدموها في أن تكتسب صفة الشرعية من خلال إقرارها من جانب مجلس الأمن للأمم المتحدة.

ويقوي هذان العنصران أصلا الشعور بعدم الأمن وبالخوف السائد بين أفراد مجتمعنا، مما قد يؤدي إلى هجرة جديدة في أوائل فصل الربيع القادم.

يجب أن نشير إلى أنه يجري أيضا تجاهل رغبتنا في الاندماج الكامل من جديد في الدولة الكرواتية في شكل مقاطعة فريدة من نوعها، على الرغم من أنه لا يمثل بأي شكل من الأشكال طعنا في سلامة كرواتيا الإقليمية وسيادتها. وعلى هذا الأساس، أدركنا أن لكرواتيا رغبة واضحة في منع كل المبادرات في المستقبل، حتى على مستوى الحكم الذاتي المحلي والإدارة المحلية، ودافعها في ذلك هو تطبيق نظام الأغلبية.

رابعا

إننا ممثلي الجماعة الصربية، إيماننا منا بموضوعية المؤسسات الدولية، وبرغبة السلطات الكرواتية في إقامة علاقات ديمقراطية وإنسانية في هذه المنطقة، وإدراكنا منا بالفترة الحاسمة التي نمر بها وبالعواقب الخطيرة بالنسبة للجميع. نطلب إلى مجلس الأمن أن يقيّم بالتفصيل وعلى نحو شامل النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن من خلال العمل والمساهمة بغية تحقيق السلام لجميع المشاركين، وأن يقوم، بحزم وبصورة نهائية، بتحديد مواقف الجميع، بما في ذلك اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق الهدف المنشود، و، على حد فهمنا، تأمين حياة سلمية وآمنة للجميع من خلال علاقات إنسانية ومنصفة بدون أي تمييز فعلي أو محتمل يمارس بصورة رئيسية عن طريق الحرب والعدوان.

خامسا

إن الجانب الصربي يعتقد أن تحقيق حل شامل ممكن على النحو التالي:

١ - عن طريق تجريد المنطقة الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية تجريدا كاملا ودائما من السلاح، وذلك فيما يتعلق بالأسلحة وبالأشخاص المسلحين على السواء؛

- ٢ - عن طريق تعليق الخدمة العسكرية الإلزامية لأفراد الجماعة الإثنية الصربية لفترة لا تقل عن ١٥ سنة، وقبول مبدأ الخدمة الطوعية الممكنة؛
- ٣ - عن طريق تحقيق المساواة في الحقوق بين اللاجئين والمشردين بمعنى أنه لا يمكن إجلاء أفراد أي جماعة إثنية من أماكن إيوائهم المؤقت التي يعيشون فيها في الوقت الراهن، إلى أن تضمن لهم العودة إلى أماكن أعيد ترميمها بعد أن هجرها أصحابها لسبب ما أثناء الحرب، أو أن تعطى لهم تعويضات عادلة عن ممتلكاتهم المدمرة أو المتضررة، أو أن تتاح لهم أماكن إيواء ملائمة لهم في مكان إقامتهم حالياً؛
- ٤ - عن طريق تمكين الجماعة الإثنية الصربية التي تعيش في المنطقة الخاضعة للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة من إنشاء وإدارة مقاطعة فريدة من نوعها داخل الدولة الكرواتية ذات السيادة، تتمتع بحكم ذاتي محلي أو إدارة محلية أو أي شكل آخر من التنظيم على هذا المستوى وبهذا المعنى في المستقبل؛
- ٥ - عن طريق كفالة أن يؤكد المجتمع الدولي شرعية وموضوعية مواقف الجماعة الإثنية الصربية، وذلك باتخاذ موقف واضح في قرار تتخذه الأمم المتحدة وتكون مدة صلاحيته دائمة.

سادسا

إننا، ممثلي الجماعة الإثنية الصربية مقتنعون بأننا، في إطار ما ذكر آنفا، لم نعرب، ولو على سبيل الافتراض، عن إمكانية التقليل أو الحد من الحقوق المدنية ذات الصلة للسكان الحاليين والمقبلين للمنطقة الخاضعة للإدارة الانتقالية في جمهورية كرواتيا.

(توقيع) بوريفوي زيفانوفيتش
رئيس الجمعية الإقليمية

(توقيع) د. فويساف ستانيميروفيتش
رئيس المجلس التنفيذي
